

للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 24/054/2005

التوزيع: الجموعات المهنية، الفروع

إلى: شبكة المهنيين الصحيين

من: فريق الصحة وحقوق الإنسان

بتاريخ: 25 يوليو/حزيران 2005

تحرك طبي

سوريا : بواعث قلق صحية- ستة من المدافعين عن حقوق الإنسان السجناء

ملخص

تساوير منظمة العفو الدولية بواعث قلق بشأن صحة مأمون الحمصي، ورياض سيف، وعارف دليلة، ومحمد رعدون، ونزار رستناوي، ومسعود حميد، وجميعهم من المدافعين عن حقوق الإنسان وسجنهاء الرأي في سوريا. وبالإضافة إلى سجنهم لا لسبب إلا لتعذيبهم السلمي عن معتقداتهم، فإن لدى المنظمة بواعث قلق بشأن ما يلي:

- إضرابات عن الطعام: أعلن مأمون الحمصي وعارض دليلة الإضراب عن الطعام منذ 5 يوليو/تموز و12 يوليو/تموز، على التوالي.
- الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي: مأمون الحمصي محتجز بمعزل عن العالم الخارجي في مستشفى تشرين العسكري، بحسب ما ورد. أما نزار رستناوي فمحتجز بمعزل عن العالم الخارجي في سجن صدنايا، بحسب ما ذُكر، منذ اعتقاله في 18 أبريل/نيسان 2005. وقد يكونان عرضة للتعذيب والمعاملة السيئة في الحجز بمعزل عن العالم الخارجي.
- الافتقار إلى المعالجة الطبية: تدعو منظمة العفو الدولية إلى السماح لمحمد رعدون ومسعود حميد بإجراء فحوص طبية كاملة ولدى جهة مستقلة، وتلقي العلاج المناسب (أنظر تفاصيل الحالات فيما يلي).

إن منظمة العفو الدولية تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرجال الستة المذكورة أسماؤهم أعلاه، وإلى تقديم الرعاية الطبيعية المناسبة لمن يحتاجها منهم، ووضع حد لمارسة الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي ضدهم.

تفاصيل الحالات

مأمون الحمصي

تشعر منظمة العفو الدولية بقلق بالغ من أنه قد تم احتجاز مأمون الحمصي بمعزل عن العالم الخارجي في مستشفى تشرين العسكري، كما يبدو، منذ أوائل يوليو/تموز. ففي 5 يوليو/تموز، أعلنت الإضراب عن الطعام في بيان أدان فيه

قمع حرية التعبير والديمقراطية في سوريا. وطبقاً لما ورد، فقد نُقل بعد ذلك بفترة وجيزة من سجن عدرا إلى مستشفى تشرين العسكري في دمشق.

واعتقل مأمون الحمصي، وهو عضو سابق مستقل في مجلس الشعب السوري (البرلمان) ورجل أعمال في التاسعة والأربعين من العمر، على أيدي الشرطة في 9 أغسطس/آب 2001. وكان قبل ذلك بيومين قد أصدر بياناً مصحوباً بإعلان الإضراب عن الطعام دعا فيه إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي في سوريا، وأدان فيه الفساد والسلطات الواسعة الممنوحة لقوى الأمن.

وُحُكم على مأمون الحمصي بالسجن مدة خمس سنوات في مارس/آذار 2002 بعد أن وجهت إليه تهم شملت "محاولة تغيير الدستور بوسائل غير مشروعة". وأنباء محنته، تعرض أفراد عائلته للمضايقة والضرب والاعتقال من قبل قوات الأمن. ويعتبر السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام بموجب قانون العقوبات الجزائية في سوريا مؤهلين للإفراج عنهم بعد تمضية ثلاثة أرباع مدة الحكم. غير أن مأمون الحمصي قد أمضى هذه المدة، ولا يزال في السجن.

وأنباء الأسبوع الأول من اعتقاله في سجن عدرا في أغسطس/آب 2001، حُرم مأمون الحمصي، بحسب ما ذكر، من تلقي الزيارات من أهله ومن تناول العلاج الذي يحتاج إليه بصورة منتظمة بسبب إصابته بالسكري. وفي 23 يوليو/تموز 2003، تعرض مأمون الحمصي لنبيلة قلبية. وقد شهدت حالته الصحية تراجعاً كبيراً خلال الأسابيع الأخيرة، التي عولج أثناءها كذلك في المستشفى من حصى في كلتيه.

رياض سيف

يساور منظمة العفو الدولية قلق بالغ بشأن صحة رياض سيف. فمن الواضح أن أحد شرائين قلبه يعاني من الانسداد. وقد عولج في الآونة الأخيرة بالقسطرة في محاولة لإزالة انسداد الشريان.بيد أن العملية لم تنجح، على ما يبدو، ويحتاج إلى جراحة قلب مفتوح. وبحسب ما ذكر، فإنه يرفض القيام بمثل هذه العملية احتجاجاً على استمرار حبسه. ويعتبر السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام بمقتضى قانون العقوبات الجزائية مؤهلين للأفراج عنهم بعد تمضية ثلاثة أرباع مدة حكمهم. وقد أمضى رياض سيف ثلاثة أرباع مدة حكمه، ولا يزال في سجن عدرا.

وكان رياض سيف، وهو عضو سابق مستقل في مجلس الشعب السوري ورجل أعمال يبلغ من العمر 54 عاماً، قد اعتقل في 6 سبتمبر/أيلول 2001. وكان في اليوم السابق على ذلك قد استضاف حلقة دراسية سياسية في منزله. وأنباء هذه الندوة، دعا ضيف الندوة المتكلم، البروفيسور برهان غليون، إلى الإصلاح السياسي وإلى إجراء انتخابات ديمقراطية. وكان رياض سيف قد أصدر في مارس/آذار 2001 ورقة نقاش حول مبادئ حركة السلم، وهي حركة للسلم الاجتماعي (منظمة جديدة كان من الواضح أنه يعتزم تأسيسها).

وفي 4 أبريل/نيسان 2002، حُكم على رياض سيف بالسجن لمدة خمس سنوات بعد أن وجه إليه عدد من التهم تضمنت "محاولة تغيير الدستور بوسائل غير مشروعة" و"التحريض على الصراع الطائفي". وأنباء اعتقال رياض سيف، تعرضت زوجته بين الفينة والأخرى للمضايقة والترهيب من جانب السلطات السورية.

عارف دليلة

تشعر منظمة العفو الدولية بقلق بالغ بشأن صحة عارف دليلة، الذي عانى لفترة طويلة من مشكلات صحية منذ اعتقاله في 2001، بما في ذلك مشكلات في وظيفة قلبه. وفي 12 يوليو/تموز 2005، بدأ إضراباً عن الطعام احتجاجاً على حبسه الإنفرادي وسوء المعاملة الذي يتلقاه.

واعتقل عارف دليلة، وهو في حوالي الثانية والستين من العمر، في دمشق في سبتمبر/أيلول 2001. وُفصل عارف دليلة من عمله كعميد لكلية الاقتصاد، بسبب آرائه الصريحة، بحسب ما ذكر، ضد الفساد ودعواته إلى إطلاق حرية التعبير لإكمال الإصلاح الاقتصادي. ويقال أيضاً إنه كان قد شارك في الحلقة الدراسية التي عقدت في 5 سبتمبر/أيلول 2001 في منزل عضو البرلمان رياض سيف. وبحسب ما ورد، احتجز عارف دليلة في البداية بمعزل عن العالم الخارجي وفي السجن الانفرادي في سجن عدرا قبل أن يسمح لعائلته بزيارته.

وفي 31 يوليو/تموز 2002، أصدرت المحكمة العليا لأمن الدولة حكماً بالسجن لمدة عشر سنوات على عارف دليلة بتهم تتعلق بـ"محاولة تغيير الدستور بواسطه مشروعة".

وُنقل عارف دليلة من زنزانته في مطلع أبريل/نيسان 2002 إلى مستشفى في دمشق، حيث كان يعاني من تجلط عميق في الأوردة. ومع أنه كان بحاجة ماسة إلى العلاج المناسب والعناية الطبية المتخصصة، إلا أنه أعيد إلى السجن قبل تلقي أي منها. وطبقاً لما ورد، تعرض أيضاً للضرب وسوء المعاملة أثناء احتجازه في سجن عدرا.

وقد أثيرت بواحد قلق أخرى بشأن صحة عارف دليلة في الأشهر الأخيرة من 2004، عندما أصيب بارتفاع في ضغط الدم وباضطراب في دقات القلب. وبحسب ما بدا، استدعي ضباط الأمن السياسي أفراد عائلته لاقناعه بإجراء عملية في القلب، لكنه رفض أن يجري مثل هذه العملية إلى حين الإفراج عنه من السجن. ومن الواضح أنه لا يزال في السجن الانفرادي.

محمد رعدون

تدورت صحة محمد رعدون بشدة، بحسب ما ورد، منذ اعتقاله في 22 مايو/أيار. ويعاني، طبقاً لما ذكر، من مرض مزمن في جهازه التنفسي يتطلب التخفيض على نحو كافٍ والمعالجة المناسبة. وذكر أن ثمة تراكم متزايد للمخاط في القصبة الهوائية بصورة تسد عليه جری التنفس. وقد سبب له المرض اكتئاباً شديداً وعدم النوم خشية الاختناق أثناء نومه. كما فقد نحو 13 كغم من وزنه. وسمح لزوجته بزيارته في 11 يوليو/تموز، ولكن لم يسمح لأحد برؤيته منذ ذلك الوقت.

واعتقل محمد رعدون، وهو محام يرأس المنظمة العربية لحقوق الإنسان – سوريا ويبلغ السادسة والخمسين من العمر، في 22 مايو/أيار 2005. وجاء اعتقاله، على ما يبدو، على خلفية بيان أصدرته المنظمة العربية لحقوق الإنسان – سوريا بشأن حقوق الإنسان في سوريا. وهو محتجز أيضاً في سجن عدرا في انتظار المحاكمة بتهمة "نشر معلومات كاذبة" و"التورط مع منظمة غير مشروعة ذات طبيعة دولية".

وفي جلسة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ل يوم 18 يوليو/تموز 2005 (1)، رد الوفد السوري على أسئلة تتعلق ب محمد رعدون بالقول إن اعتقاله جرى بالعلاقة مع بيان للمنظمة العربية لحقوق الإنسان – سوريا بشأن وفاة أحمد علي المسالمة في الحجز، وهو عضو في جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في سوريا توفي في 2005 إثر الإفراج عنه من الاعتقال. ويبدو أن وفاته كانت نتيجة التعذيب وسوء المعاملة التي عاناه في الحجز في سوريا (أنظر البيان العام لمنظمة العفو 2005/025).

نزار رستناوي

تشعر منظمة العفو الدولية بقلق بشأن الآثار التي يمكن أن تترتب على صحة نزار رستناوي نتيجة احتجازه المطول، معزل عن العالم الخارجي، ومن أنه يمكن أن يكون عرضة للتعذيب وإساءة المعاملة أثناء احتجازه دون السماح له بالاتصال بمحاميه أو بعائلته.

وقد اعتقل نزار رستناوي، وهو عضو مؤسس للمنظمة العربية لحقوق الإنسان – سوريا، في 18 أبريل/نيسان 2005. ويختجز حالياً في سجن صدنايا على أطراف دمشق. وهو محتجز معزل عن العالم الخارجي منذ اعتقاله.

وعلى ما يبدو، فإن قضية نزار رستناوي قد حولت إلى المحكمة العليا لأمن الدولة، التي لا تلي إجراءاتها بصورة مرتبطة بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ولم تعرف التهم الموجهة إليه. ومن الواضح أنه محتجز لقيامه بعمله السلمي المشروع في الدفاع عن حقوق الإنسان.

مسعود حميد

يساور القلق الشديد منظمة العفو الدولية بسبب ما يعانيه مسعود حميد من صداع شديد وشعور بالدوار وشعور بالخذر في إحدى قدميه، التي تعود بوضوح إلى ما تعرض له من تعذيب. وقد كسرت نظارته ، وعندما طلب إجراء فحص لعينيه للحصول على نظارة جديدة، أبلغه طبيب السجن أنه لا يعاني من قصر النظر. وأعطي مسكنًا للصداع الذي يعاني منه. إن منظمة العفو الدولية تدعو إلى عرض مسعود حميد على فحص طبي كامل لتحديد سبب حالات الصداع والدوار والخذر التي يعاني منها، وإعطائه العلاج المناسب.

وكان مسعود حميد، وهو طالب سوري كردي يدرس الصحافة، قد شارك في مظاهرة احتجاج في 25 يونيو/حزيران 2003 دعا فيها المتظاهرون إلى ضمان الحقوق المدنية والسياسية للسكان السوريين الأكراد، بما في ذلك

(1) الدورة 84 للجنة حقوق الإنسان (11 - 29 يوليو/تموز 2005) في جنيف المتعلقة بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في سوريا.

السماح لأطفالهم بالتعلم باللغة الكردية. وفرقـت الشرطة وقوـات الأمن المظاـهرة بصـورة عـنيـفة. واعتـقل مـسـعود حـميد على أيـدي رـجال الأمـن العـام بعد نـشرـه صـورـاً التـقطـها لـالمـظـاهـرة في عـدـة مـوـاـقـع عـلـى شبـكةـ الإنـترـنـتـ، بماـ فيـ ذـلـكـ فيـ المـوقـعـ الـكـرـديـ دـاخـلـ أـلمـانـياـ www.amude.com. وـهوـ محـتجـزـ الآـنـ فيـ سـجـنـ عـدـراـ.

وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول 2004، أصدرت المحكمة العليا لأمن الدولة حكمًا بالسجن عليه لمدة خمس سنوات بتهمة عضوية "منظمة سرية" و"محاولة اقتطاع جزء من الأراضي السورية وضمها إلى دولة أجنبية"، وهاتان تهمتان تستخدمان ضد الأكراد عادة في سوريا. وبحسب ما ذُكر، فقد تعرض للتعذيب أثناء استجوابه. وطبقاً لعلومات منظمة العفو، فقد أحضر للتعذيب كذلك إثر مشاركته في إضراب عن الطعام في أكتوبر/تشرين الأول 2004 إلى جانب عدد من السوريين الأكراد الآخرين الذين كانوا يتحدون على ظروف السجن، بما في ذلك احتجازهم في الحبس الانفرادي. ومن الواضح أنه تعرض للضرب على رأسه وظهره.

خلفية سياسية

جائت عمليات اعتقال رياض سيف ومأمون الحمصي وعارف جليلة في 2001 أثناء ما سمى بـ"ربع دمشق"، الذي تلا انتخاب الرئيس بشار الأسد في العام 2000. حيث أشار الرئيس بشار الأسد في خطاب تسلم مهام الرئاسة إلى رغبته في زيادة التسامح حيال حرية التعبير والسماح بالإصلاحات السياسية. وأدى هذا إلى إنشاء عدد من المنتديات نوقشت فيها الشؤون العامة والإصلاحات السياسية والمسائل الثقافية. وبدأت السلطات بالانقضاض على حرية التعبير الجديدة هذه في أوائل 2001، بيد أن تجمعات من قبل منتدى الحوار الوطني، الذي كان يقوده عضو البرلمان رياض سيف، واصلت أنشطتها في مخالفه لما فرض من قيود. وعلى ما يبدو، فقد كان هذا أحد الأسباب التي أدت إلى موجة من الاعتقالات في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2001.

وشهدت الأشهر القليلة الماضية تصعيداً آخر في عمليات القمع لحرية التعبير لدى أفراد المعارضة، وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان. وشمل هذا اعتقال محمد رعدون ونزار رستناوي في مايو/أيار وأبريل/نيسان 2005، على التوالي.

التحرك الموصى به

يرجى الكتابة إلى السلطات المدرجة عنها فيما يلي:

- لتقديم أنفسكم بصفتكم مهنيين صحيين مهتمين بحقوق الإنسان؛
- للإعراب عن بواعث قلقكم بشأن صحة مأمون الحمصي ورياض سيف ومحمد رعدون ونزار رستناوي وعارف دليلة ومسعود حميد؛
- للإعراب عن بواعث قلقكم على نحو خاص بشأن ما يرد من تقارير بأن مأمون الحمصي وعارف دليلة قد أعلنا إضراباً عن الطعام منذ 5 يوليو/تموز و12 يوليو/تموز، على التوالي؛ وأن مأمون الحمصي محتجز بمعزل عن العالم الخارجي في مستشفى تشرين العسكري، ونزار رستناوي محتجز في سجن صدنايا؛ وأن محمد رعدون ومسعود حميد بحاجة إلى فحوصات طبية كاملة ومستقلة، وإلى العلاج المناسب؛
- للدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن هؤلاء الرجال الستة، الذين سجنوا لا شيء إلا لتعبيرهم السلمي عن معتقداتهم؛
- للدعوة إلى توفير العناية الطبية المناسبة لهؤلاء الرجال؛

- للدعوة إلى وضع حد لمارسة الاحتياز بمعزل عن العالم الخارجي؛
- لطلب ضمانات بأنهم لا يتعرضون للتعذيب و/أو إساءة المعاملة؛
- لطلب الرد على رسائلكم.

قائمة بالوثائق ذات الصلة

تحركات عاجلة بشأن مأمون الحمصي: MDE 24/027/2005; MDE 24/003/2002; MDE 24/002/2001؛

تحرك طبي بشأن مأمون الحمصي: MDE 24/006/2002، مارس/آذار 2002؛

تحركات عاجلة بشأن رياض سيف: MDE 24/033/2001; MDE 24/030/2001; MDE 24/029/2001؛
MDE 24/041/2002

تحركات عاجلة بشأن عارف جليلة: MDE 24/011/2002; MDE 24/010/2001; MDE 24/030/2001؛
MDE 24/043/2002

تحركات عاجلة بشأن محمد رعدون ونزار رستناوي: MDE 24/043/2005; MDE 24/033/2005؛
MDE 24/037/2005

تحركات عاجلة بشأن مسعود حميد: MDE 24/021/2003، 26 يونيو/حزيران 2003؛
MDE 24/067/2004، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2004؛ MDE 24/049/2004، 18 سبتمبر/أيلول 2003؛
MDE 24/050/2005، 15 يونيو/حزيران 2005.

تقرير: سوريا: خنق حرية التعبير: اعتقال المعتقدين المسلمين، 2002/2007؛ MDE 24/007/2002

تقرير: سوريا: الأكراد في الجمهورية العربية السورية بعد عام من أحداث مارس/آذار 2004،
MDE 24/002/2005، يونيو/حزيران 2005.

بيان عام: سوريا: استمرار المخاطر المحدقة بالعاتقين السوريين، 2005/2005، مايو/أيار 2005.

مذكرة من منظمة العفو الدولية إلى لجنة حقوق الإنسان بمخصوص تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية، MDE 24/047/2005 وتحديث MDE 24/048/2005.

العناوين

السيد الرئيس بشار الأسد

الرئيس

القصر الجمهوري
أبو رمانة، شارع الرشيد
دمشق
الجمهورية العربية السورية
فакс: + 963 11 332 3410

معالي **اللواء** غازي كنعان
وزير الداخلية
وزارة الداخلية
ساحة المرجة، دمشق
الجمهورية العربية السورية
فакс: + 963 11 222 3428
بريد إلكتروني: mi@net.sy أو admin@civilaffair-moi.gov.sy أو somi@net.sy

معالي الدكتور ماهر الحسامي
وزير الصحة
وزارة الصحة
مجلس الشعب
دمشق
الجمهورية العربية السورية
فакс: + 963 11 331 1114
بريد إلكتروني: health-min@syriatel.net

معالي محمد الغفارى
وزير العدل
وزارة العدل
شارع الناصر
دمشق
الجمهورية العربية السورية
فакс: + 963 11 222 3428
بريد إلكتروني: moj@net.sy
يرجى أيضاً الكتابة إلى الممثلين الدبلوماسيين لسوريا في بلدكم،

وإذا لم تتلقوا ردًا خلال ستة أسابيع من إرسال رسائلكم، يرجى أن تبعثوا برسالة متابعة تطلبون فيها الرد على رسالتكم. ويرجى إرسال نسخ من أية رسائل تلقونها إلى الأمانة الدولية، عنابة فريق الصحة وحقوق الإنسان.